دور العوامل المؤسساتية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار

- إشارة لحالة الجزائر -

إعداد : الدكتور ناجي بن حسين
أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
مدير مخبر البحث : المغرب الكبير الاقتصاد والمجتمع
جامعة منتوري قسنطينة – الجزائر –
E.mail : nadji.benhassine@yahoo.fr
Tél: 00213.771496596

دور العوامل المؤسساتية في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحسين مناخ الاستثمار - إشارة لحالة الجزائر -

الملخص

من بين الإشكاليات الرئيسية التي يتناولها اقتصاديو التنمية بالبحث والتحليل، هي إشكالية تفسير الفارق الكبير بين متوسط الدخل في البلدان المتقدمة والبلدان النامية. نتناول في هذا المقال دراسة وتحليل إشكالية التنمية بالاعتماد على النظرية الجديدة للنمو الاقتصادي وعلى الدور الأساسي الذي تلعبه المؤسسات في تحسين أنظمة الحكم.

تؤكد النظريات الاقتصادية على مدى الارتباط الوثيق بين النمو ومعدل الاستثمار المحلي والأجنبي، وعليه فإن البحث في العوامل المحددة للنمو الاقتصادي يشير في الوقت نفسه للمتغيرات المحددة للاستثمار، ويتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بحساسيته الشديدة لبعض المتغيرات التي تتميز بتنوعها واختلافها باختلاف مجالات الاستثمار وباختلاف المناطق والبلدان التي يتجه إليها. وتشير الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات الاقتصادية الدولية على أهمية العوامل النوعية في تفسير أسباب تمكن بعض البلدان من جذب حصة أكبر من الاستثمار الأجنبي مقارنة بالبلدان الأخرى التي لا تتوفر على هذه الخصائص النوعية المرتبطة بنوعية المؤسسات. نستخلص من هذه الدراسة أن تحقيق التنمية الاقتصادية و تحسين مستويات الدخل يتطلب توفير مناخ الاستثمار الملائم ولن يتأتى ذلك إلا إذا تحسن أداء المؤسسات وتحققت قواعد الحكم الجيد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات- النمو- الحكم الجيد - مناخ الاستثمار، الجزائر.

The role of institutional factors in economic development and improving the investment climate: the case of Algeria

Abstract

Explain the huge differences in average incomes between developed and developing countries is one of the most fundamental questions of development economics. To answer this question, our study is based on the new theory of economic growth, which revolves around the role of institutions. Thus, the preferred areas of analysis are the institutional factors and good governance that can affect the efficiency of production factors and create a climate conducive to economic growth and the attractiveness of foreign direct investment.

Keywords: Institutions-Growth, Good Governance, Investment Climate, Algeria

لا تزال قضايا التنمية الاقتصادية والحد من الفقر، الذي تعاني منه الكثير من البلدان المتخلفة، تشغل حيزا كبيرا في الدراسات الاقتصادية المختلفة. يندرج هذا المقال ضمن التوجه الجديد لنظريات النمو الداخلي (Croissance endogène) وأهمية الدور الذي أصبحت تلعبه نوعية المؤسسات (Institutions) السائدة في البلد. إذ تشير هذه النظريات إلى أن تفاوت الأداء التنموي للأقطار النامية لا يكمن في التفاوت في الظروف الابتدائية، وإنما في التفاوت في السياسات المتبعة وأن السبب في فقر قطر ما لا يكمن في الحلقة المفرغة للفقر" وإنما في فقر السياسات وضعف المؤسسات وسوء أنظمة الحكم.

يهدف هذا المقال إلى لفت انتباه الباحثين والمهتمين باقتصاد التنمية لأهمية هذا البعد الجديد (دور المؤسسات) في تشخيص أداء السياسات الاقتصادية. إن المتغيرات والعوامل الاقتصادية لا تقدم لنا تفسيرا كافيا ومقنعا حول لماذا نجحت بعض البلدان في تحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي بينما فشلت بلدان أخرى في تحقيق ذلك رغم ما تتوفر عليه من موارد طبيعية وبشرية معتبرة ؟

ولتناول هذا الموضوع فإننا سنقسم الدراسة إلى محورين أساسيين، نتعرض في المحور الأول للمقاربة الاقتصادية الحديثة للتنمية والقائمة على الدور الكبير والمهم الذي أصبحت تقوم به المؤسسات ذات الأداء الجيد في تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحفيز الاستثمار، ونتناول في المحور الثاني من هذا المقال تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر للوقوف على مدى نوعية وتأثير العوامل المؤسساتية في مناخ الاستثمار السائد.

أولا: المقاربة المؤسساتية للنمو والتنمية الاقتصادية

١ .١. أهمية وتطور اقتصاد المؤسسات

لقد حظي اقتصاد المؤسسات بأهمية كبيرة من طرف الباحثين خلال العقدين الأخيرين، ومما يؤكد ذلك حصول عدة اقتصاديين يعملون ضمن هذا المجال المعرفي على جائزة نوبل في الاقتصاد(١)، تقديرا لأعمالهم المهمة في ربط النمو الاقتصادي بالجوانب الاجتماعية والسياسية والثقافية للمجتمعات وفي هذا الصدد قام [Coase] بعرض وتفسير لتكلفة المعاملات وحقوق الملكية ودورهما في سير الاقتصاد وفي تحديد معدلات النمو، كما وسّع [Gary S, Becker 1992] مجال التحليل الاقتصادي الجزئي لفهم السلوكات والتفاعلات البشرية وذلك من خلال إدراج السلوكات غير

المسوّقة ضمن التحليل. أما [Robert w .Foget et Douglasse North] فقد عُرفا بأنهما مجددا البحث في التاريخ الاقتصادي واستخدام التقنيات الكمية لتفسير التنمية الاقتصادية بالاستناد لدور المؤسسات(٢).

ومن أهم الاقتصاديين الذين أكدوا على أهمية المؤسسات في تحسين مستويات الدخل نجد [Acemogh, Johnson, Robinson2001], [Sokoloff 2002] وقد أكدا [Hall, Jones1999] على أهمية المؤسسات واعتبراها تشكل البنية التحتية الإجتماعية(Pritchett L,2006).

ومن خلال قراءتنا لبعض الدراسات الحديثة حول نظريات النمو والتنمية الاقتصادية [Barro 1991](٣) تبيّن لنا أن هناك اتجاها عاما لدى الباحثين في اقتصاديات التنمية لدراسة أثر بعض المتغيرات غير التقليدية على النمو. ويعود السبب في ذلك إلى أنّ المتغيرات الاقتصادية التقليدية أصبحت غير قادرة لوحدها على تفسير أسباب النمو والاختلاف في معدلاتها بين مختلف البلدان، وهذا ما دفع الاقتصاديين للتوجه نحو مزيد من التعمق في دراسة المتغيرات المؤسساتية ومحاولة تقديم تبرير علمي للفارق في النمو، والذي لم يتم تفسيره اقتصاديا. وأجمعت هذه الدراسات على أهمية الدور الذي أصبحت تلعبه المؤسسات في إحداث الفارق في النمو بين البلدان.

لذلك أصبح اقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة بجعلها أكثر واقعية، لقد جاء هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية النيوكلاسيكسة المعيارية التي بقيت لعقود طويلة كنظرية مجردة بعيدة عن الواقع، إذ استندت إلى فرضيات من النادر إمكانية اختبارها (تجانس السلع والأذواق، توفر المعلومات الكاملة، غياب تكلفة المعاملات، رشادة المتعاملين...) وركزت هذه النظرية على هدف تعظيم الربح من طرف المؤسسات وعلى كيفية تحقيق التوازن العام وذلك تطبيقا لشعار "دعه يعمل اتركه يمر" واليد الخفية لآدم سميث، غير أنّ الواقع أثبت بأن المنافسة الكاملة ما هي إلا مسألة نظرية بعيدة عن الواقعية.

لقد تطورت نظريات النمو والمؤسسات منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، إذ تقدم الاقتصادي[Paul Romer] وآخرون بربط النمو الاقتصادي بالتطور التكنولوجي، إلا أن هذه الأطروحات الأولى تميزت بطرحها النظري المجرد لأنها اقتصرت على البحث في علاقات الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية مثل رأس المال البشري والمادي وإختلالات السعر ولم تركز على العوامل والمتغيرات الاجتماعية

والثقافية في تفسيرها لتطور مستويات النمو، ثم جاءت دراسات أخرى أصبحت تبحث عن المحددات الأكثر عمقا في تفسير اختلاف معدلات النمو بين الدول مثل اختلاف العوامل الجغرافية ودور المؤسسات والتجارة الدولية مثلما أكدّ ذلك (Siroën,2004) .

بعد تأكيدنا على أهمية اعتماد نظريات النمو الداخلي والنظريات المؤسساتية في تفسير أسباب اختلاف معدلات النمو بين البلدان، نتطرق في العنصر الموالي لتعريف المؤسسات ودور الحكومات في إقامة المؤسسات.

١ . ١ . ١ . أهمية دور الحكومات في إقامة المؤسسات

لقد تم تعريف مصطلح المؤسسات بطرق مختلفة، إذ يصف [North] المؤسسات بالقواعد الرسمية أو غير الرسمية لسير مجتمع ما أو منظمة أو هيكل معين هدفها ضمان السير الأمثل لهذه المنظمات. بينما تحدد تعريفات أخرى المؤسسات في كونها مجرد أطر تنظيمية معينة وأساليب إجرائية. أما التعريف الأكثر استخداما فيشير لدور المؤسسات في حماية حقوق الملكية وضمان العدالة في تطبيق القوانين والتنظيمات ومساهمتها في الحد من انتشار الفساد وضمان الحقوق السياسية وتخفيف تكاليف المعاملات. ويتوقف نجاح هذه المؤسسات حسب هذا التعريف على المحيط الذي تعمل فيه، والذي يحدد شروط تحقيق الفعالية، فهي تضمن تحقيق التوازن بين عناصر النظام، فالقواعد التي تضعها المؤسسات تتم ضمن متغيرات داخلية في إطار التطور الاقتصادي(Abel Somé,2006) .

إن مساهمات فكر المحللين المؤسسيين هي التي بينت أن الحكومات بإمكانها أن تؤثر في أداء الاستثمار الخاص، فمحللون مثل [Olson, 1999] يضعون علامة استفهام حول افتراض آخر من افتراضات النموذج الكلاسيكي، وهو أن عددًا كبيرًا من الوحدات الاقتصادية التي تعمل في أوضاع تنافسية سوف تحقق دائمًا نتائج مثلى من الناحية الاجتماعية. ويرى أولسون في دراسة استقصائية متميزة خلاف ذلك، لأن بعض الدول غنية والبعض الآخر فقير، ولا يرجع ذلك أساسا حسب رأيه إلى اختلاف الموارد بل يرجع بالدرجة الأولى، وبقدر كبير، إلى اختلاف قدرة سياساتها ومؤسساتها على تحقيق إمكانياتها الاقتصادية. واستنادًا إلى هذه النظرية، لا يتوفر لهذه البلدان هيكل الحوافز الذي يحقق التعاون الإنتاجي، ولا يتوقف هيكل الحوافز على السياسات الاقتصادية المختارة في كل فترة فحسب، بل يتوقف أيضًا على الترتيبات الطويلة الأجل أو المؤسسية، أي على النظم القانونية التي تنفذ العقود وتحمي حقوق الملكية، وعلى

الهياكل السياسية والنصوص الدستورية وحجم جماعات المصلحة الخاصة وتفشي الفساد وعدم سيادة القانون.

لذلك يجب أن تقوم الدولة بدور مهم في اقتصاد السوق، وتعمل على التنسيق بين الأنشطة الإنسانية المختلفة، وتلك هي وظيفة المؤسسات حسب ما أقر ذلك البنك الدولي (وولفنستون، ٢٠٠١).

فحتى في ظل اقتصاد ليبرالي لا يمكن أن تعمل قوى السوق دون وجود الدولة، فإذا كان التدخل الكبير للدولة يُعد عاملا كابحا للتنمية الاقتصادية، فإن غيابها يؤدي إلى وجود أشكال من عدم الأمن الأمر الذي لا يشجع الاستثمار (TEMAR,2005).

فمهمة الدولة هي وضع الإطار القانوني لقيام النشاط الاقتصادي من خلال القانون التجاري وقانون العمل وغيرها من القوانين التي تنظم العلاقات الاقتصادية لمختلف الأعوان الاقتصاديين. وحسب الاقتصادي دوجلاس نورث فإن وجود إدارة عمومية ذات كفاءة، ووجود حكومة جيدة هي مصادر تحقيق المزايا التنافسية للدول.

و يعرض الشكل الموالي المكونات الأساسية للمؤسسات وديناميكية تطورها.

شكل (١) مخطط توضيحي لمفهوم المؤسسات

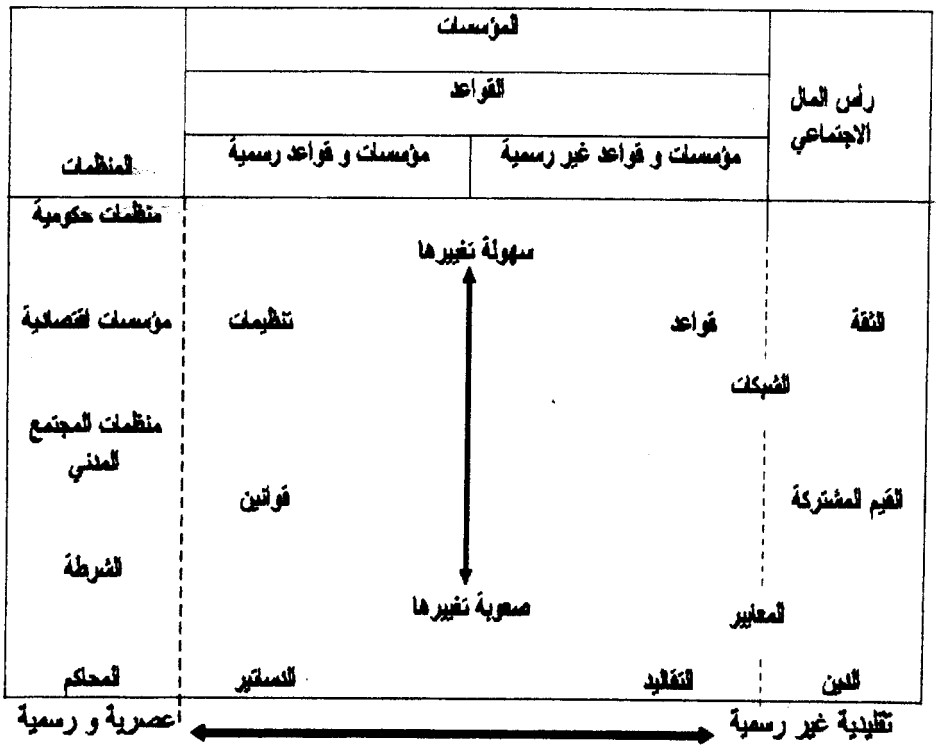

Source : Banque Mondiale, Rapport sur le développement dans le monde 2003 : **Développement durable dans un monde dynamique. Améliorer les institutions, la croissance et la qualité de vie**, Editions Eska, 2003, p.42

١ . ١ . ٢ . تطور المؤسسات

لقد شهدت المؤسسات تطورا متناسبا مع التطور الاقتصادي، تمثل في الانتقال من نمط الاقتصاد التقليدي المعتمد على التبادل الفردي وعلى العلاقات غير الرسمية بين الأطراف، والمتميز بارتفاع تكلفة الإنتاج، إلى الاقتصاد العصري القائم على السوق، فأصبحت العلاقات الرسمية هي الأساس في ربط العلاقات التعاقدية بين أطراف التبادل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة المعاملات على الرغم من انخفاض تكلفة الإنتاج عكس ما كان سائدا في ظل نمط الاقتصاد التقليدي، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (١) التطور التاريخي للمؤسسات

[redacted]	[redacted]	[redacted]
نمط التبادل	فردي	غير فردي بل للسوق
تكلفة المعاملات	ضعيفة	مرتفعة
تكلفة الإنتاج	مرتفعة	ضعيفة
نوعية المؤسسات	غير رسمية	رسمية
معدلات النمو	ضعيفة	مرتفعة

Source : Développement et institutions économiques, la théorie néo- institutionnelle, in http://www.zonecours.hec.ca/documents/

نلاحظ من خلال الجدول بأن تكلفة المعاملات وتكلفة الإنتاج تتجهان في اتجاهين متعاكسين، ففي الوقت الذي يؤدي فيه التطور التقني واستخدام التكنولوجيا إلى تقليص تكاليف الإنتاج يتزايد شكل آخر من التكاليف المعروفة بتكلفة المعاملات والتي تتمثل في [تكلفة البحث السابق عن المعاملة، تكلفة التفاوض حول بنود العقد، تكلفة تنفيذ بنود العقد]. وعليه فإن اقتصاد المؤسسات يسعى لتقليص تكلفة المعاملات قصد المحافظة على المزايا المكتسبة من تدنية تكاليف الإنتاج

١ . ٢ . تصنيف المؤسسات ووظائفها

١ . ٢ . ١ . تصنيف المؤسسات

لقد قام [North] بوضع تمييز مهم بين المؤسسات والمنظمات، إذ جعل لكل منهما مجالا محددا.

I . المؤسسات: تحدد الإطار العام للحوافز الموجهة للأفراد والمنظمات لحل مشكلة الندرة والنشاط الجماعي، كما تفرض المؤسسات قواعد اللعبة الموضوعة من طرف المجتمع والأفراد وتعترض السلوكات النفعية المحتملة بين الأفراد.

وتنقسم المؤسسات إلى رسمية وغير رسمية

- فالمؤسسات الرسمية تشمل العناصر التالية:

١. تتضمن القواعد السياسية والقانونية التي تنظم القواعد العامة للحكم ولدور الأفراد في علاقاتهم مع الدولة (الدستور، الإطار القانوني العام...)

٢. حقوق الملكية يمكن أن تكون حقوقا خاصة أو حكومية أو جماعية على ملك ما: كالعقار أو الماء، وهي مؤسسات ضرورية لوجود الأسواق ولتبادل السلع.

٣. العقود الفردية: تشير إلى هيكل الحوافز الموجودة ضمن العقود الرسمية وغير الرسمية، وعادة ما تتميز هذه العقود في المجتمعات العصرية بأنها معقدة وغير مكتملة.

- المؤسسات غير الرسمية: تستمد هذه المؤسسات مشروعيتها من الثقافة والإيديولوجية ومن التقاليد و الدين ...الخ، فسلوك الأفراد وعلاقاتهم في المجتمع والأسرة والأنشطة الاقتصادية التي يزاولونها عادة ما تكون نتيجة لأعراف وقيم اجتماعية مشتركة (غير رسمية).

II. **المنظمات** تتكون من مجموعة متعاملين الذين يتعاونون في إطار عمل ما (الإنتاج)، مجموعة أفراد لهم أهداف مشتركة: المؤسسات الاقتصادية والقوانين والخدمات الاجتماعية والأحزاب السياسية والبنوك والجامعات....الخ

فالمقاربة المؤسساتية تقوم بوضع تمييز مهم بين اللاعبين والقواعد التي تحكم اللعبة (المؤسسات)، لذلك يجب عدم الخلط بين المفهومين، فالبنوك والشركات والإدارات الحكومية هي منظمات، بينما الدستور و الدين والتقاليد هي مجموعة مؤسسات.

١ . ٢ . ٢ . وظائف المؤسسات

تؤكد أغلب الدراسات الحديثة حول المؤسسات والنمو الاقتصادي على أهمية وجود مجموعة خاصة من المؤسسات تعمل على حماية حقوق الملكية وتضمن تنفيذ العقود، التي يمكن تسميتها [حسب رودريك] بالمؤسسات الخالقة للأسواق، لأنه في حالة عدم إقامة هذه المؤسسات فلا توجد الأسواق أو أنها ستعمل بكيفية سيئة. ويقوم البنك الدولي خلال السنوات الأخيرة بإعداد دراسات ميدانية تهدف القيام بتقدير بيئة الأعمال [Doing Business] من خلال وضع مؤشرات كمية لقياس مستوى جدوى المؤسسات ودورها في تسهيل قيام الأعمال وتنشيط الاستثمارات في مختلف البلدان (LE ROY,2006).

و لكن من أجل تحقيق تنمية اقتصادية على المدى الطويل فإن الأمر يتطلب أكثر من مجرد تحفيز بسيط للاستثمار وتشجيع خلق الشركات[٤]، بل يجب أيضا إقامة ثلاثة مؤسسات (منظمات) أخرى لدعم ديناميكية النمو ودعم القدرة على مواجهة الصدمات المحتملة وتسهيل عملية توزيع الأعباء الاجتماعية بكيفية مرضية ومقبولة، وتتمثل هذه المؤسسات في:

- مؤسسات تنظيم الأسواق والمنافسة وهي التي تتكفل بالآثار الخارجية لاقتصاديات الحجم والمعلومات غير الكاملة مثل هيئات الضبط [Autorités de régulation] في قطاعات الاتصالات والخدمات المالية والنقل.
- مؤسسات تعمل على ضمان استقرار الأسواق والحفاظ على معدلات منخفضة للتضخم وتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتجنب وقوع الأزمات المالية، مثل البنوك المركزية وأنظمة الصرف و قواعد إعداد الميزانية.
- مؤسسات مرافقة للإصلاحات، فينتج عن تبني الإصلاحات الاقتصادية الرامية لتحرير الأسواق وتوسيع مجال تدخل القطاع الخاص عدة آثار اجتماعية يجب على الحكومات أن تحتاط لمواجهتها، ويتم ذلك بوجود مؤسسات تهدف لتقديم الضمانات القانونية والاجتماعية وتنظم عمليات توزيع الدخل وحل النزاعات، ومن أمثلة هذه المؤسسات الصناديق الخاصة بالتأمين على البطالة والتقاعد وكافة الصناديق الاجتماعية الأخرى.

من خلال التعرف على وظائف المؤسسات يتأكد لنا مدى أهميتها ومساهمتها في رفع معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة، وهذا ما سيأتي تفصيله في العنصر الموالي.

١ . ٣ .شروط تحسين معدلات النمو وتحقيق التنمية الاقتصادية

تتمثل الإشكالية التي تسعى كافة الدول إيجاد حل لها في كيفية تحسين معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية. ولذلك تستند نظريات التنمية المعاصرة في تفسيرها لأسباب الفوارق في النمو بين البلدان المختلفة إلى عوامل جديدة (المؤسسات) والتي لم يتم أخذها بعين الاعتبار ضمن النظريات السابقة كما سلف ذكر ذلك.

من أهم التساؤلات التي يحاول اقتصاد التنمية المعاصر الإجابة عليها هي محاولة تفسير أسباب الفروقات الكبيرة "الفجوة الكبيرة" بين متوسط الدخل في البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

ما هي أسباب هذه الفجوة؟ وكيف يجب العمل من أجل تقليصها؟

توجد ثلاثة نظريات تحاول الإجابة على هذه التساؤلات (RODRICK, SUBRAMANIAN,2006):

- نظرية البعد الجغرافي: وترجع أسباب الاختلاف في معدلات النمو بين الدول إلى عوامل طبيعية كالمناخ والثروات الطبيعية والموقع الجغرافي وتأثيرها على تكاليف النقل وعلى معدلات الإنتاجية خاصة في القطاع الفلاحي.
- نظرية التجارة الدولية: تندرج ضمن هذه النظرية كل المقاربات الحديثة للعولمة التي تركز على أهمية تحرير المبادلات التجارية وإقامة التكتلات الجهوية.
- نظرية المؤسسات: تركز على أهمية حماية حقوق الملكية وإقامة دولة القانون، أي أنها تهتم بتحديد القواعد القانونية والاجتماعية والسياسية التي تحكم المجتمع. وترتبط هذه النظرية بفكر الاقتصادي [Douglass North] الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد، والذي قام بإجراء عدة دراسات حول دور المؤسسات في تحسين النمو. وفي نفس الإطار فقد قام البنك الدولي(٢٠٠٤) بدراسة شملت ١٣٣ دولة خلال الفترة [١٩٦٠-١٩٨٩] أكدت على أن ***وجود مناخ مؤسساتي جيد*** يفسر جانبا مهما من الفرق في معدلات النمو والاستثمار بين البلدان.

و المؤسسات الجيدة تنعكس على بقية الأنظمة الفرعية في المجتمع مثل:

- النظام المالي الذي يوفر المعلومات حول الاستثمارات ذات المردودية ويعمل على توجيه رأس المال نحو الاستعمالات الأكثر إنتاجية، حيث يقوم بتعبئة الادخار المتاح بكيفية أكثر فعالية.
- نظام حقوق الملكية الذي يشجع قيام المعاملات.
- النظام السياسي الذي يوفر الاستقرار والديمقراطية والحد من الفساد.

لقد أكدت دراسات (RODRICK, SUBRAMANIAN,2006) على أن توفر هذه العوامل المرتبطة بالمؤسسات هي الأهم في تغيير معدلات النمو . فتحسين المؤسسات من شأنه تشجيع الاستثمار وتحفيز التطور التكنولوجي ومن ثم الدخل، ولكن يمكن أن يكون السبب في تحسن أداء المؤسسات هو تطور الاقتصاد وزيادة حجم طلب المتعاملين الاقتصاديين لمؤسسات أفضل، ونظرا أيضا لتحسن مستويات الدخل لدى الأفراد، ويعتبر العامل الجغرافي من خلال الاندماج في الأسواق من المتغيرات التي تتحدد خارجيا بينما نجد أن كل من التجارة و المؤسسات هي متغيرات تتحدد داخليا ولكنها قد تخضع جزئيا إلى خيارات السياسات الخارجية على الاقتصاد.

قد يكون للعامل الجغرافي الذي يرتبط بالموارد الطبيعية والخصائص المناخية تأثير على الإنتاج في القطاع الفلاحي أو الاستخراجي، إلا أنه لا يمكن أن يؤثر على النمو الاقتصادي ككل، فكثير من البلدان التي تفتقد للثروات الطبيعية تسجل أعلى معدلات النمو الاقتصادي في العالم، بينما نجد بالمقابل كثيرا من البلدان الفقيرة تزخر بثروات طبيعية معتبرة غير مستغلة.

أما العامل الثالث المتمثل في تحرير المبادلات التجارية والاندماج في الاقتصاد العالمي، فنلاحظ أن بلدان عديدة حققت نموا جيدا وتمكنت من تقليص معدلات الفقر حتى قبل تحريرها للمبادلات التجارية (الهند، الصين، فيتنام).

العلاقة بين هذه المحددات الثلاث للنمو هي في غاية التعقيد نظرا للترابط الكبير الموجود فيما بينها، فالخصائص الطبيعية والجغرافية لبلد ما تتحكم جزئيا في شكل وحجم تجارته الخارجية، كما أن علاقته وانفتاحه على الخارج يفرض قيودا على المؤسسات المحلية مما يدفعها نحو تعديل سياساتها وتنظيمها.

إن نجاح البلدان في تحسين معدلات النمو تتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات مما يعني تحقيق الحكم الجيد وذلك وفقا لعدة مبادئ لعل أهمها حماية حقوق الملكية وسيادة دولة القانون وسيطرة القطاع الخاص وتحرير المبادلات الخارجية، وذلك ما أطلق عليه الاقتصادي [J.Williamson 1990] المبادئ العامة لإجماع واشنطن (٥).

فرغم وجود هذه المبادئ العامة إلا أنّ الدراسات الحديثة الخاصة بدور المؤسسات في تحسين معدلات النمو، تؤكد بأنه لا توجد قاعدة عامة لتحقيق النمو، وبأن المؤسسات تتغير ببطء لأنها نتاج عوامل تاريخية وثقافية ثابتة اجتماعيا، لذلك فإن استراتيجيات النمو يجب أن تحتفظ بالمبادئ العامة للإصلاحات الاقتصادية، مع أخذها بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية، وهذا ما أُطلق عليه باسم [إجماع كولومبيا] Consensus de] [Columbia كبديل لإجماع واشنطن(٦).

وفي نفس هذا السياق فقد أثبتت فرضيات الدراسات الإحصائية بأنه لو كان لدولة بوليفيا نفس نوعية المؤسسات القائمة في كوريا الجنوبية لكان مستوى دخل الفرد فيها يقدر بـ ١٨٠٠٠ دولار بدلا من ٢٧٠٠ دولار الفعلية (BORNER., BODMER, KOBLER,2004).

كما ينبغي الإشارة إلى أن التقدم الاقتصادي يساهم هو أيضا في تحسين أداء

المؤسسات، فقد حققت بعض البلدان خلال الأربعين سنة الأخيرة تحسنا في مستويات النمو على الرغم من أنها لم تكن تتوفر على مؤسسات قوية، ولكنها بعدما تمكنت من تحسين معدلات النمو نجحت أيضا في تحسين نوعية مؤسساتها. فتحقق ذلك عن طريق تحرير المبادلات الخارجية وتحسين مستويات التعليم وتشجيع الصادرات وتخفيض درجة خطر الاستثمار وتسهيل ظروف إنشاء الشركات، كلها عوامل تسمح بتحسين جودة المؤسسات وبرفع معدلات النمو(RODRICK ,SUBRAMANIAN,2006) .

كما تلعب المؤسسات دورا مباشرا وغير مباشر في تحسين معدلات النمو والدخل، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة، وهذا ما يمكننا توضيحه من خلال الشكل الموالي.

شكل (٢) دور المؤسسات في التأثير على الدخل والنمو

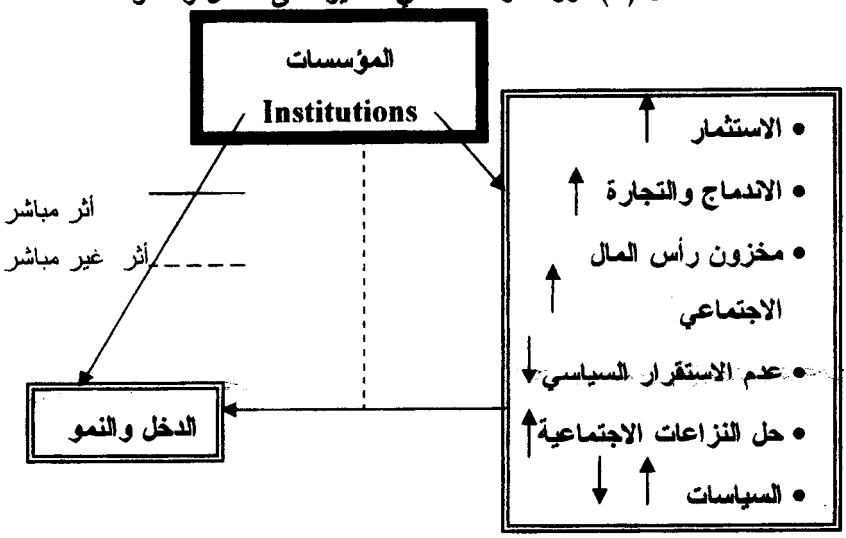

المصدر: من إعدادنا مع تكييف لنموذج

JUTTING J. Instititions and development : A critical Review, OECD, 2003

نستنتج من الدراسات التي قام بها [Rodrick AND SUBRAMANIAN] حول العوامل المؤثرة في النمو، العناصر التالية:

- أهمية نوعية المؤسسات بالنسبة للنمو: لأن المؤسسات الجيدة تحمي حقوق الملكية وتساهم في حل النزاعات وتحافظ على الأمن واحترام القانون كما تجمع بين الحوافز الاقتصادية والموازنة بين الأعباء والمكاسب الاجتماعية التي تنتج عن تعديل السياسات (الخوصصة، تحرير الأسعار).

- الاندماج التجاري والبعد الجغرافي ليست عوامل محددة للنمو، ولكنها تؤثر في تغيير معدلاته.
- المؤسسات الجيدة يمكن اكتسابها، لكن يمكن أن تأخذ أشكالا مختلفة.
- خلق النمو والحفاظ عليه هما مسألتان مختلفتان، فمن الممكن خلق النمو بواسطة القيام بإصلاحات بسيطة (غير اتفاقية) تُحفز الاستثمار وتشجع خلق المؤسسات، ولكن الحفاظ على النموْ مسألة صعبة لأنها تتطلب عادة وجود قاعدة مؤسساتية جيدة تسمح بالحفاظ على ديناميكية الإنتاج، لأن تكيف المؤسسات يتم ببطء، أما مسألة تطور المؤسسات هي مسألة ضرورية للحفاظ على النمو في الأجل الطويل.
- للحكومات دور أساسي ومركزي في تهيئة الظروف المناسبة للنمو فهي تعمل على تسهيل عمليات الاستثمار وتقليص تكاليف الأعمال وتهيئة البنية التحتية، كما تقوم أيضا بوضع السياسات التجارية والتفاوض مع المنظمات الدولية.
- المؤسسات الرسمية والمؤسسات غير الرسمية هي هياكل متكاملة ولكن لها مسار تطور مختلف[٧]، فمع زيادة حجم الأنشطة الاقتصادية تصبح هناك ضرورة لوجود مؤسسات رسمية لأن المؤسسات غير الرسمية التقليدية تصبح عاجزة عن تسييرها، ولكن هذا لا يعني بأن المؤسسات غير الرسمية تصبح غير مفيدة ولا أهمية لها، بل على العكس من ذلك فنجاح المؤسسات الرسمية يتوقف على مدى فهم طبيعة عمل المؤسسات غير الرسمية في ظل الخصوصيات المحلية لكل دولة (السبب في نجاح البرامج التنموية في دول جنوب شرق أسيا). و قد تكون بعض المؤسسات غير الرسمية للتضامن الاجتماعي مثلا بديلا في حالة عدم وجود أنظمة رسمية للحماية الاجتماعية.

١ . ٤ . ضرورة تطوير المؤسسات وتحسين السياسات لبلوغ النمو

حسب [North 1990] فإن الدور الرئيسي للمؤسسات هو تقليص حالة عدم التأكد، وذلك بتوفير هياكل مستقرة (ليست بالضرورة فعالة) تحكم العلاقات الإنسانية. لكن استقرار المؤسسات لا يتعارض مع كونها تتغير، فالمؤسسات تتطور وفقا لتغير اختيارات الأفراد في المجتمع الذي تحكمه. إن تطور المؤسسات هي مسألة معقدة لأن بعض التغيرات الهامشية يمكن أن تكون نتيجة لتطور القواعد أو القيود غير الرسمية وفي تطبيقها.

إن تطور المؤسسات يتم أيضا في ظل الاستمرارية وليس في إطار الانفصال أو القطيعة مع الموروث السابق. فإذا كانت القواعد الرسمية تتغير وفقا للقرارات السياسية والتعديلات القانونية، فإن القواعد غير الرسمية المتجذرة في قيم وتقاليد المجتمع تكون أقل تأثرا بالسياسات الرسمية، فالقيود الثقافية مثلا لا تربط فقط بين الماضي والحاضر والمستقبل، ولكن تمثل العامل المفسر للتطور التاريخي.

كما أنه لا يوجد إطار محدد وشكل متفق عليه في كيفية تعديل عمل المؤسسات، فقد تختلف القوانين المعمول بها باختلاف الثقافات والقيم الاجتماعية السائدة في كل بلد، ولا يُعرف بالتدقيق ما هو الوضع التوازني بين تحقيق المنافسة وتنظيم السوق لمواجهة الإخفاقات المحتملة؟ وما هي درجة مرونة السياسة المالية الواجب إتباعها؟ فكما يقول (رودريك) أنه للأسف فإن التحليل الاقتصادي لا يقدم إجابة على هذه التساؤلات. لكن الإجراءات المؤسساتية المرغوبة تتأثر بالسياق وبالظرف الذي تنشأ فيه، وهذا ما يفسر لماذا تنجح بعض البلدان في تحقيق نتائج حسنة وتخفق بلدان أخرى، أي أن البلدان الأولى استطاعت الجمع بين السياسات الاتفاقية [conventionnelles] وغير الاتفاقية كبلدان شرق آسيا التي جمعت بين سياسات موجهة نحو الخارج وسياسة تدخلية في الصناعة. والصين التي جمعت بين اقتصاد السوق و الاقتصاد المخطط، بينما لم توفق البلدان الأخرى في تحقيق هذا التوافق، كما نلاحظ أيضا بأن الاختيارات المؤسساتية التي تؤدي إلى تحقيق نتائج إيجابية في بعض البلدان تصبح غير ملائمة في بلدان أخرى، أي بتعبير آخر، فتصدير التجارب الناجحة لا يمكن أن تتم في كثير من الأحيان.

ذلك أن رأس المال التنظيمي والاجتماعي لا يمكن استيراده من الخارج، بل يجب تطويره من الداخل، حتى وإن كانت معرفة النقاط الأساسية لنجاح تجارب البلدان الأجنبية يسمح ببروز أفكار جديدة، فبرامج الإصلاح يجب تكييفها مع قدرات كل بلد في الحصول على رأس المال الاجتماعي الذي يمثل القيد الرئيسي الذي يعترض سرعة التحول(STIGLITZ J,2000) . لذلك يجب القيام بإصلاحات مؤسساتية وفق منهجية مدروسة و بعيدة المدى، وفي هذا الصدد يرى [North1994] بأن التغيير المؤسساتي الفعال والمؤثر على التنمية يقوم على النقاط التالية (SID AHMED,2004):

- تفاعل المؤسسات والمنظمات في سياق اقتصاد الندرة أي المنافسة وهي مفتاح التغير المؤسساتي.

- تفرض التنافسية على المنظمات الاستثمار المستمر في التأهيل والمعرفة للبقاء ولاستغلال الفرص وتجديد الاختيارات التي تتخذها المؤسسات في المستقبل.
- يحدد الإطار المؤسساتي أنماط التأهيل والمعارف المطلوب توفيرها لضمان التنمية.
- تؤثر العوامل الخارجية ودرجة التكامل بين المنظمات (شبكة) على المؤسسات مما يدفعها للتغيير قصد التكيف مع الظروف الجديدة التي تعمل فيها.

هكذا يمكننا القول بأن التغيير المؤسساتي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي للتطور الاقتصادي طويل الأجل، ويضمن بالتالي الحلقة المفقودة بين النمو والتنمية. وهذا ما جعل البعض من الاقتصاديين يُعرّف التنمية بأنها النمو الاقتصادي المرفق بتغيير مؤسساتي فعّال(SID AHMED,2004). لقد بدا ذلك واضحا خلال السنوات الأخيرة بأن جودة المؤسسات تؤثر بعمق على معدلات النمو الاقتصادي [لأنها تؤثر على تكلفة المعاملات]، فحسن أختيار السياسات المتبعة وإقامة المؤسسات الجيدة يدعم النمو.

١ . ٥ . المقاربة الجديدة للتنمية

منذ نهاية الثمانينات من القرن الماضي ارتفعت العديد من الأصوات داخل نظام الأمم المتحدة [UNICEF, BIT...] لتؤكد بأن التنمية لا تعني فقط البحث عن الفعالية الاقتصادية، ولكن يجب الاهتمام بتحقيق تنمية اجتماعية مستديمة.

و حسب تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٨٩ حول التنمية في إفريقيا جنوب الصحراء أنّ شروط تأهيل الاقتصاديات الإفريقية والانطلاق في مسيرة النمو لا ترتبط في المقام الأول بالاستثمار، ولكن بضرورة تغيير المعايير الاجتماعية والسلوكات الثقافية وإعطاء الأولوية للتنمية البشرية، أي تغيير القواعد السوسيواقتصادية (المؤسسات)، ودون تحقيق هذا الشرط فلن يتحقق النمو(TEMAR,2005, p.48). وقد أكدّ هذا الطرح تقرير البنك الدولي لسنة ١٩٩٠ و ١٩٩١[8].

نلاحظ أن أغلب البلدان النامية سعت خلال العقدين الماضيين، من أجل الإسراع في تنميتها الاقتصادية، إلى القيام بإصلاحات في سياساتها الاقتصادية (الاقتصاد الكلي التي دعمها صندوق النقد الدولي) بدلا من الاهتمام بتحسين نوعية المؤسسات (ABEL SOMÉ, 2006)، لقد حققت هذه السياسات على الرغم من ذلك نجاحا نسبيا في بعض البلدان حيث تمكنت من تحقيق التحول المرغوب بتشجيع القطاع الخاص، فهذه

السياسات سمحت حسب البنك الدولي بتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي (تخفيض التضخم، توازن الميزانية، استقرار أسعار الصرف، سعر فائدة موجب وتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود على المبادلات).

فعلا إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي يسمح بتحسين معدلات النمو، ولكن البلدان التي تمكنت من تحقيق ذلك(الجزائر مثلا) لم تتلق الإجابة التي كانت تنظرها من طرف المستثمرين الخواص (الأجانب أو الوطنيين) والعديد من البلدان لم تحقق معدلات النمو الاستثنائية التي كانت تتوقعها.

يعود السبب في ذلك إلى ضعف نوعية المؤسسات القائمة في هذه البلدان والتي لا تحمي حقوق الملكية والعقود بسبب تركيزها على إصلاح السياسة الاقتصادية وإهمال دور المؤسسات (ذلك هو الخطأ) فنجاح السياسات الاقتصادية مرتبط بمدى قيام المؤسسات بوظائفها.

و يلخص الإطار الموالي العلاقة بين نوعية المؤسسات والسياسات الاقتصادية المنتهجة وتأثيرهما على تحسين معدلات النمو.

- سياسة اقتصادية ضعيفة + مؤسسات ضعيفة = نمو سلبي (حالة البلدان المتخلفة)
- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات ضعيفة = نمو إيجابي ولكنه ضعيف
- سياسة اقتصادية معتدلة + مؤسسات جيدة = نمو إيجابي ضعف المعدل السابق
- سياسة اقتصادية جيدة + مؤسسات جيدة =نمو إيجابي جيد (حالة البلدان المتقدمة)

الخلاصة : إستراتيجية جيدة للنمو يجب أن تقوم على دعم المؤسسات

لقد أكد صاحب جائزة نوبلMike Spense (LEIPZIGER AND ZAGHA, 2006) على أن وضع سياسة فعالة للنمو تتطلب معرفة معمقة بالاقتصاد المعني. فالإصلاحات المطبقة في العديد من البلدان لم تؤد إلى تحقيق نفس النتائج، ولا يجب حسب رأيه في هذا المجال التركيز على معرفة العوائق الحالية للنمو، بل يجب دراسة العوائق المحتملة في المستقبل. هذا الرأي هو نفس ما ذهب إليه Rodrick حين أشار إلى أن تناسق السياسات و مرونتها مع متغيرات وعوارض النمو (المؤسسات)، هي التي تسمح بتحقيق الأهداف. فدول مثل الصين وكوريا وفيتنام حققت نجاحات نموذجية لأنها حضّرت نفسها جيدا للعوامل التي قد تعترض مسيرة النمو في المستقبل (NEIL BAILY and FARRELL,2006)، وهي تلك الخاصة بتأهيل رأس المال البشري، أو الهياكل

القاعدية أو تحسين القدرة على الابتكار والإبداع والتجديد، ووضع سياسة اقتصادية تشجع المنافسة بين كافة المتعاملين وتضمن حقوق جميع الأطراف.

و في هذا الصدد ركزت المقاربة الجديدة لاقتصاد المؤسسات [North, Fogel, Coase, Williamson] على أن تحسين نوعية المؤسسات ومن ثم أساليب إدارة الحكم [Good Governance] تعتبر العنصر الحاسم في التمييز بين الاقتصاديات السائرة نحو تحقيق المزيد من التقدم والاقتصاديات المتخلفة.

و في نفس السياق ذكر الخبير السابق في البنك الولي والحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد [Stiglitz. J] بأن تحقيق التنمية المطلوبة يتطلب توفر الموارد البشرية المؤهلة، هذه الموارد التي تتوقف بدورها على عناصر أخرى، مثل المحيط الاقتصادي الجيد ومستوى عمل مرضي للمؤسسات، وتطوير أنظمة التعليم وتحسينها وضمان الحماية الصحية لمكافحة الفقر، ووضع نظام جيد لتحفيز الاستثمار الخاص.

ثانيا: أهمية جودة المؤسسات في تحسين مناخ الاستثمار: حالة الجزائر

إن نجاح البلدان في تحسين مناخ الاستثمار فيها يتطلب في المقام الأول تحسين جودة المؤسسات (Institutions) فقد أكدت دراسات [RODRICK, SUBRAMANIAN,2006] على أن توفر مؤسسات جيدة هي الأهم في تغيير معدلات النمو والاستثمار. وقد جاء في إحدى دراسات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (BORNER, BODMER, KOBLER,2004) ، بأن نوعية المؤسسات (حماية حقوق الملكية ودولة القانون) هي المحدد الوحيد الذي له تأثير إيجابي وذا معنوية على الدخل نظرا لدورها المباشر وغير المباشر في تحسين معدلات النمو، وذلك من خلال القيام بوظائفها المختلفة من تشجيع للاستثمار وتحقيق الاستقرار السياسي وحل النزاعات الاجتماعية المحتملة.

لذلك نؤكد على أنّ مناخ الاستثمار الجيد لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل تحسن نوعية ممارسة الحكم وجودة عمل المؤسسات (Institutions). والمناخ الاستثماري الجيد هو عبارة عن مجموعة معقدة من العناصر أو المكونات ذات الطبيعة المختلفة، والنقص في أحد هذه المكونات لا يمكن تعويضه بتحسن مكوُّن آخر، فتمكن بلد ما من تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي عن طريق تطبيق سياسة نقدية ومالية صارمة تكون عديمة الأهمية في تحسين مناخ الاستثمار إذا كانت نوعية المؤسسات سيئة (تفشي الفساد وبيئة التقدير الشخصي) وعدم الاستقرار الأمني. وعليه فمن الأجدى للدول التي تستهدف تحسين مناخ الاستثمار فيها أن تقوم بتشخيص جيد لكل ما من شأنه أن يؤثر سلبا على

المناخ العام للاستثمار، ووضع إستراتيجية واضحة ومحددة لترقية الاستثمار، مستغلة في ذلك الفرص المتاحة لها في السوق الوطني أو العالمي.

بعد تعرضنا بالتحليل لأهمية ودور العوامل المؤسساتية في تحسين معدلات النمو وتحقيق المناخ الاستثماري الجيد والمحفز للاستثمار، نتناول في العنصر الموالي دراسة وتحليل خصائص المناخ الاستثماري في الجزائر قصد معرفة مدى أهمية المتغيرات المتعلقة بنوعية عمل المؤسسات وتأثيراتها على قرارات المستثمرين الوطنيين والأجانب.

٢ . ١. تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر

٢ . ١. ١. تحليل مكونات المناخ الاقتصادي لمناخ الاستثمار

من أجل تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر، سنركز على بعض المؤشرات الرئيسية التي تعكس التوازن الاقتصادي الكلي، والتي تتمثل أساسا في معدل النمو في الناتج الداخلي الخام والذي يعكس حجم السوق ومستوى تطوره، ومعدل التضخم ونسبة العجز في الموازنة العامة التي تعكس سياسة التوازن النقدي الداخلي، ومؤشر التوازن الخارجي الذي يركز على وضعية ميزان المدفوعات.

أ. معدل النمو

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات (١٩٩٠) معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٣ إلى ٦،٩ % ووصل سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلى حدود ٥،٣ %، لكنه تراجع سنة ٢٠٠٦ إلى٢،٧%. ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من ٢٠%)الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز ٧% خلال السنوات العشر المقبلة .(KPMG, 2006: 20)

لقد كان لارتفاع أسعار النفط خلال السنوات الأخيرة الأثر المباشر في تحسين معدلات النمو الاقتصادي، فبعدما سجلت معدلات النمو في بداية التسعينات (١٩٩٠) معدلات سلبية، ارتفع معدل نمو الناتج الداخلي الخام سنة ٢٠٠٣ إلى ٦،٩ % ووصل سنتي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ إلى حدود ٥،٣ %، لكنه تراجع سنة ٢٠٠٦ إلى٢،٧%. ويعتبر هذا المعدل غير كافي لمواجهة مشكلة البطالة التي ما تزال في مستويات مرتفعة (أكثر من ٢٠%)الأمر الذي يتطلب تحقيق معدلات نمو تتجاوز ٧% خلال السنوات العشر المقبلة .(KPMG, 2006: 20)

ب . التضخم

توجد علاقة ترابط كبيرة بين تغيرات معدلات التضخم واستقرار البيئة الاقتصادية، فقد شهدت معظم البلدان المتحولة نحو اقتصاد السوق تقلبات كبيرة في معدلات التضخم الناتجة أساسا عن تحرير الأسعار التي كانت تحدد إداريا، وقيام الحكومات بتخفيض سعر صرف العملة المحلية. لقد عرفت معدلات التضخم في الجزائر. وبعد تخفيض سعر الصرف سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١، ارتفاعا قياسيا تجاوز ٢٨ % سنويا-(MINIFI DREE,2004)، ووصل معدل التضخم سنة ١٩٩٤ إلى ٣٩ %، وهو ما انعكس سلبا على تدهور القدرة الشرائية وارتفاع أسعار الفائدة في البنوك، وكل هذه الظروف يمكن اعتبارها عوامل معيقة للاستثمار، ولكن مع تطبيق الحكومات الجزائرية لسياسة مالية ونقدية صارمة فيما بين ١٩٩٤ و١٩٩٦ تراجعت معدلات التضخم إلى ١٥ % سنة ١٩٩٦ وإلى ٦ %سنة ١٩٩٧، وتقلص وفي خلال السنوات الأخيرة معدل التضخم ليستقر في حدود تتراوح ما بين ٦ % سنة ٢٠٠٠، و ١،٦٤% سنة ٢٠٠٥ و٢،٧٠ سنة ٢٠٠٧ ، ذلك ما يعني استقرار الأسعار في مستويات متقاربة مع الدول المجاورة، وهو ما يمكن اعتباره عاملا إيجابيا في تأكيد الاستقرار الاقتصادي.

ج . التوازن الخارجي

شهدت وضعية ميزان المدفوعات بعد ارتفاع أسعار البترول منذ سنة ١٩٩٩، تحسنا كبيرا إذ أصبح يسجل فائضا مما أدى إلى تحسن احتياطي الصرف الأجنبي، فبعدما كان في حدود شهر إستيراد واحد سنة ١٩٩٠ أصبح في حدود حوالي ٥٠ شهر استيراد في نهاية سنة ٢٠٠٧، أي بأكثر من ١٠٠ مليار دولار أمريكي(بنك الجزائر٢٠٠٨). وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى تراجع حجم المديونية الخارجية إلى أقل من ١ مليار دولار أمريكي في نهاية سنة ٢٠٠٧ بعدما كانت تفوق ٣٢ مليار سنة ١٩٩٤.

وإذا رجعنا للمتغيرات السالفة الذكر الخاصة بعناصر الاقتصاد الكلي والبنية التحتية لوجدنا أنّ الجزائر قد حققت تحسنا ملحوظا في توفير بيئة اقتصادية مستقرة (تحقق التوازنات الكلية للاقتصاد) وقد تحسنت البنية التحتية للمواصلات وخاصة للاتصالات، ويعتبر الإطار التشريعي العام المنظم للاستثمار جد مُحفزٍ للمستثمرين، إذ أنه يكفل لهم العديد من الحقوق ويمنح لهم العديد من الضمانات التي لا تقل عن الضمانات الموجودة في الدول الأكثر تحريرا للاستثمار الأجنبي. على الرغم من كل هذه الظروف إلا أنّ المناخ الاستثماري في الجزائر لا يُعد مناخا جيدا لجذب الاستثمار الوطني والأجنبي،

وعليه فهناك عوامل أخرى أكثر تأثيرا على قرارات المستثمرين من العوامل السالفة الذكر، فما هي هذه العوامل وما هي خصائصها في الجزائر؟

٢. ٢. التقييم المؤسساتي لمناخ الاستثمار في الجزائر

توجد العديد من المؤشرات الدولية التي تعبر عن نظرة المحللين الاقتصاديين ورجال الأعمال الدوليين إلى الأوضاع في دولة ما كموقع للاستثمار من وجهة نظر المستثمر الأجنبي، ويلاحظ المتتبع أن هنالك عددا متناميا من هذه المؤشرات، والتي هي باعتراف واضعيها أنها لم تصل بعد إلى مرحلة الدقة الكاملة والثبات ولا تخلو من الأخطاء لكنها حتما تعتبر من الوسائل والأدوات التي تزكي القرار و ترجحه فقد أثبتت عدة دراسات أن هنالك صلة إحصائية قوية بين ترتيب القطر أو درجته في بعض هذه المؤشرات وبين مقدار ما يجذبه من استثمار أجنبي، فالدولة التي تنخفض فيها المخاطرة وفقا لأحد المؤشرات تحظى بموقع متقدم في مؤشر الحرية الاقتصادية، كما أن القطر الذي يتميز بقيمة مقدّرة في مجال التنمية البشرية يحرز درجة عالية في مؤشر ثروة الأمم وهكذا...

لقد أكدت الدراسات الحديثة حول مناخ الاستثمار على أهمية وجود مؤسسات تضمن احترام حقوق الملكية وجودة الحكم لتحقق المناخ الاستثماري الجيد (WARRICH and HALLWARD-DRIEMEIER.,2005 :40-43).

ومن أجل معرفة مكانة الجزائر وتقدير مناخ الاستثمار فيها ندرج أهم المؤشرات النوعية المعتمدة من طرف أهم المؤسسات الدولية المهتمة بالاستثمار الأجنبي، كما تجدر الإشارة قبل ذلك إلى أن الجزائر لم يتم تصنيفها بعد في بعض المؤشرات النوعية وذلك لحداثة استخدام هذه المؤشرات أو لعدم توفر البيانات الكافية. ومن أجل المقارنة نعرض في مختلف الجداول الموالية ترتيب كل من الجزائر وتونس والمغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة مع التركيز على وضعية الجزائر وتحليل وشرح هذه المؤشرات.

٢. ٢. ١. تقدير بيئة أداء الأعمال في الجزائر

يختص هذا المؤشر بتبيان أهمية إقامة نظام حديث وعملي لأداء الأعمال لترقية مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار على أساس اعتبارات الشفافية ووضوح القوانين وسيادة القانون في التنفيذ وبساطة الإجراءات وتقليص عددها لتسريع المعاملات لمقابلة الاحتياجات المتزايدة للمستثمرين ورجال الأعمال المحليين والأجانب، ويساهم هذا

المؤشر في قياس الجانب المؤسسي لمناخ الاستثمار والذي من شأنه دعم جهود العاملين في هيئات تشجيع الاستثمار والباحثين، ويتكون المؤشر من عدة مؤشرات فرعية أهمها: إجراءات تأسيس الكيان القانوني للأعمال، توفر معلومات الائتمان، إنفاذ العقود، قوانين العمل، إفلاس الشركة.

أ. ظروف تأسيس الأعمال في الجزائر

لقد أشارت الدراسات النظرية والاستقراءات العلمية والشواهد العملية إلى أنه كلما تعقدت إجراءات تأسيس الأعمال في القطر وطالت المدة وغابت المعلومات وضعف كل من إنفاذ العقود وسلطة المحكمة وقوانين العمل، كلما ارتفعت تكلفة أداء الأعمال وأدى ذلك إلى تردي بيئة أداء الأعمال وبروز ظواهر سلبية مثل تعميق البيروقراطية والرشوة وتفشي أنشطة السوق السوداء وهذا يعني إضعاف الاستثمار المحلي وتراجعا في جاذبية بيئة أداء الأعمال في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر (Lintjer,2003: 39). وتشير ظروف تأسيس الشركات إلى طبيعة ودرجة تعقد الإجراءات وتكلفتها بالنسبة للمستثمر، وعليه يعتبر من واجب الدول الراغبة في جذب الاستثمار الأجنبي العمل على تبسيط إجراءات التأسيس والإسراع بها والعمل على تخفيض تكلفتها، ومن أجل التعرف على وضعية الجزائر بالنسبة لظروف تأسيس الأعمال، ندرج الجدول الموالي:

الجدول (٢) مؤشر التأسيس القانوني للأعمال

البلد	عدد الإجراءات			المدة الزمنية يوم عمل			تكلفة الإنجاز كنسبة من الدخل الوطني للفرد			الحد الأدنى من رأس المال كنسبة من الدخل الوطني للفرد		
	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٨	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٦
الترتيب العالمي ٢٠٠٨												
الجزائر ١٢٥	١٨	١٤	14	٢٩	٢٦	24	٣١،٩	٢٧،٣	١٣،٢	٧٣،٠	٦٥،٥	٤٥،٢
تونس ٨٨	١٠	٩	10	٤٦	١٤	11	١٦،٤	١١،٠	٨،٣	٣٥١،٧	٣٢٧،٣	٢٥،٣
المغرب ١٢٩	١١	٥	6	٣٦	١١	12	١٩،١	١٢،٣	١١،٥	٧٦٢،٥	٧١٨،٦	٥٩،٨

المصدر: موقع البنك الدولي: (٢٠٠٨)

http//:rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/EntryRegulations.aspx

http//:rru.worldbank.org/DoingBusiness/snapshotReports/contractEnforcement.aspx

نشرية ضمان الاستثمار العربية، الفصل الثالث، سنة ٢٠٠٦، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، الكويت، ص ١٦.

جاء ترتيب الجزائر العالمي، كما يتبين لنا من خلال القيم الواردة في الجدول أعلاه فيما يتعلق بظروف تأسيس الأعمال، في وضعية متأخرة (الرتبة ١٢٠ مقارنة بالرتبة ٥٩ و٤٧ لكل من تونس والمغرب في سنة ٢٠٠٦). وقد تراجع ترتيب الجزائر سنة ٢٠٠٨ إلى المرتبة ١٢٥ ذلك ما تمت ملاحظته كذلك بالنسبة لكل من تونس والمغرب. ويعود سبب تراجع ترتيب الجزائر أساسا إلى طول الفترة اللازمة قبل تأسيس المشروع وإلى تكلفة التأسيس المرتفعة مقارنة بمستوى الدخل الفردي. أما فيما يتعلق بمؤشر إنفاذ العقود فتعتبر وضعية الجزائر مقبولة نسبيا إذا ما قورنت بالدول المجاورة، ولكنها متخلفة عن الدول النامية الأخرى في أسيا أو في دول أوروبا الوسطى والشرقية.

ب. مؤشرات البيئة العامة للأعمال ودور المؤسسات

من أجل تشخيص البيئة العامة للأعمال في الجزائر والتي تعكس جانبا مهما من جوانب المؤسسات الجيدة ندرج بعض المؤشرات الفرعية المتعلقة بالحرية الاقتصادية والتنمية البشرية وثروة الأمم الناهضة وغيرها، والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في البعض من هذه المؤشرات.

الجدول (٣) ترتيب الجزائر- تونس-المغرب في عدد من المؤشرات الدولية المختارة

المؤشر / البلد	مؤشر الحرية الاقتصادية		مؤشر التنمية البشرية		مؤشر FDI الوارد ١٤٠ دولة سنة ٢٠٠٢		المؤشر المركب لقياس ثروة الأمم الناهضة ٧٠ دولة سنة ٢٠٠٢
	2002 ١٥٥ دولة	2006 ١٦١ دولة	٢٠٠٢ ١٦٢ دولة	2006 177 دولة	مؤشر الأداء	مؤشر الإمكانات	
الجزائر	94	119	١٠٦	١٠٣	١١١	٩٦	٥٤
تونس	٨٦	99	٩٧	٨٩	٦٧	٧٤	٣٥
المغرب	٨٦	97	١٢٣	١٢٤	١٠١	٩٠	٤٩

المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية لسنة ٢٠٠٢ ، ص ١٦٨، تقرير سنة ٢٠٠٤، ص ١٧٩، قاعدة بيانات البنك الدولي، نشرية ضمان الاستثمار، الفصل الأول ٢٠٠٥ ، الصفحة١٧.

http://rru.worldbank.org/DoingBusiness/creditMarkets.aspx(19/1/2006)

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:** تم إعتماد هذا المؤشر منذ سنة ١٩٩٥ وذلك لقياس درجة تدخل السلطة الحكومية في الاقتصاد وتأثير ذلك على الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع، وقد تراوحت قيمة مؤشر الحرية في الجزائر خلال الفترة ١٩٩٥ -٢٠٠٦ بين ٣,٣٠ و٣,٥٠ مما يعني أن الجزائر تتميز بدرجة حرية اقتصادية ضعيفة واحتلت بذلك المرتبة ٩٤ سنة ٢٠٠٢ لتتراجع سنة ٢٠٠٦ إلى الرتبة ١١٩ على خلاف كل من تونس والمغرب التي توجد ضمن الدول ذات الحرية الاقتصادية شبه الكاملة بمؤشر متوسط يساوي ٢,٩٥ وتوجدان في مرتبة تتراوح

بين ٦٦ و٨٥. مع ملاحظة أنّ قيمة المؤشر لسنة ٢٠٠٦ يظهر تراجع مستوى الحرية الاقتصادية في تونس والمغرب.

❖ **مؤشر التنمية البشرية:** يصدر هذا المؤشر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بصفة دورية سنويا منذ عام ١٩٩٠ ويتم احتساب هذا المؤشر على أساس متوسط ثلاث مكونات هي:

- طول العمر يقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة ويتراوح بين ٢٥ و٨٥ سنة.
- المعرفة ويقاس بمعدل محو الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة ويتراوح بين صفر % و١٠٠ %.
- مستوى المعيشة ويقاس بمعدل دخل الفرد للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ويتراوح ما بين ١٠٠ دولار و٤٠٠٠٠ دولار.

دليل المؤشر: يتم ترتيب الدول في ثلاث مجموعات حسب قيمة المؤشر: مؤشر تنمية بشرية عال ٨٠% أو أكثر، مؤشر تنمية بشرية متوسط من ٥٠% إلى ٧٩%، مؤشر تنمية بشرية منخفض أقل من ٥٠ %.

وضع الجزائر: تعتبر الجزائر من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة رغم تحسن قيمة المؤشر الذي بلغ ٥٥% سنة ١٩٨٠ ليصبح في حدود ٦٩,٧ % سنة ٢٠٠٠ والذي جعلها في المرتبة ١٠٦ سنة ٢٠٠٢ والمرتبة ١٠٣ سنة ٢٠٠٦، في حين احتلت تونس المرتبة ٨٩ من بين ١٧٧ بلد.

❖ **المؤشر الثلاثي المركب لقياس ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة:** يصدر هذا المؤشر عن مركز الشؤون المالية منذ عام ١٩٩٦ لغرض قياس مدى قدرة الدول الناهضة على تحقيق التنمية المتوازنة بين النمو الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وكذلك على مدى قدرتها على توفير بيئة استثمارية مستقرة وجاذبة ويشمل هذا المؤشر حاليا حوالي ٧٠ دولة من الاقتصاديات الناهضة. يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مكونات فرعية تضم ٦٣ مكونا هي:

- مؤشر البيئة الاقتصادية وتشمل المؤشرات الاقتصادية الرئيسية ومؤشرات الاندماج في الاقتصاد العالمي ومؤشرات بيئة أداء الأعمال.
- مؤشر البنية التحتية للمعلوماتية ومدى انتشار استخدامها.
- مؤشر البيئة الاجتماعية: وتشمل مؤشرات التنمية والاستقرار الاجتماعي ومؤشرات الصحة ومؤشرات حماية البيئة الطبيعية.

وضع الجزائر: تحصلت الجزائر على ١٠٦٣ نقطة واحتلت بذلك المرتبة ٥٤ من بين ٧٠ دولة وهي تعتبر من بين بلدان المؤخرة فيما يتعلق بثروة الأمم الناهضة مقارنة بغيرها من البلدان التي تتمتع بإمكانيات متقاربة.

٢. ٢. ٢. مؤشرات الحاكمية والتقدم في الإصلاح ومحاربة الفساد

٢. ٢. ٢. ١. تقييم التقدم في الإصلاح الهيكلي بالجزائر

تعتبر الإصلاحات الهيكلية أو ما تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات مقارنة بالإصلاحات التي تمت سابقا في إطار برنامج التعديل الهيكلي المدعوم من طرف صندوق النقد الدولي، مؤشرا جيدا على مدى توفر مناخ اقتصادي جيد، فالإصلاح الهيكلي يستهدف تحويل البنيان الاقتصادي من وضع تسيطر فيه الدولة على النشاط

الاقتصادي إلى وضع يتميز بتحرير كلي للاقتصاد الوطني وفسح المجال للقطاع الخاص الوطني والأجنبي لممارسة الأعمال بكل حرية وبكل شفافية وفي ظل سيادة حرية المنافسة التي يجب أن تضمنها الدولة. وقامت الجزائر خلال السنوات السابقة (منذ سنة ١٩٩٣) بعدة إجراءات في هذا المجال وهو ما تعكسه البيانات الواردة في الجدول الموالي حيث أن التقدم في إصلاح النظام التجاري قد سجل درجة ٦٩ من ١٠٠ وهي نتيجة تبرز حجم الإجراءات التي تم القيام بها والتي جاءت في سياق تفاوض الجزائر للانضمام لمنظمة التجارة العالمية، إلا أن وضعية النظام التجاري الجزائري ما تزال في وضعية جد متأخرة (الدرجة ٥) مما يعني ضرورة مواصلة العمل وبسرعة في طريق الإصلاحات الشاملة. ويمكننا التأكيد على نفس النتيجة بالنسبة لوضعية إصلاح أنظمة الحكم وإصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بالأعمال والتي تبقى متخلفة في الجزائر مقارنة بالدول المجاورة (المرتبة ٢٦ في إصلاح اللوائح التنظيمية الخاصة بأنشطة الأعمال مقارنة بالدرجة ٧٩ في تونس و٦٢ في المغرب).

الجدول الموالي يبين مستوى التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في الجزائر ومقارنتها ببعض الدول أو المناطق.

جدول (٤)التقدم في الإصلاح الهيكلي (٢٠٠٠-٢٠٠٤)

الدول أو المنطقة	الإصلاح التجاري		إصلاح أنشطة قطاع الأعمال و إصلاح اللوائح التنظيمية		إصلاح إدارة الحكم	
	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح	الحالة الراهنة	تقدم الإصلاح
الجزائر	5	66	26	54	32	61
تونس	1	49	79	74	35	6
المغرب	0	49	62	62	40	42
جنوب آسيا	25	43	49	48	35	55
OCDE	93	67	89	73	88	65

المصدر: منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ٢٠٠٥، آخر التطورات والآفاق المستقبلية الاقتصادية: الطفرة النفطية وإدارة العوائد المالية، البنك الدولي، ٢٠٠٥، ص ٨ على موقع الأنترنيت:

www.worldbank.org/MNSED%20Arabic%20overview.pdf (Mars 2006)

لقد تباينت فترات التحليل بناء على المؤشر، فبالنسبة لكل مؤشر تعكس الحالة الراهنة الوضع الحالي للبلد المعني في الترتيب العالمي للدول على أساس ذلك المؤشر المركب، بحيث تشير القيمة ١٠٠ إلى بلد لديه أفضل السياسات، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد لديه أشد السياسات إرهاقا وتقييدا. ويعكس تقدم الإصلاح مقدار التحسن في تصنيف البلد بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ أو خلال الفترة المتاحة، حيث تشير القيمة

١٠٠ إلى بلد حقق أفضل تحسن في التصنيف، في حين تشير القيمة صفر إلى بلد أخفق إخفاقا شديدا.

٢. ٢. ٢. ٢. مؤشرات الإدارة الرشيدة

تؤكد العديد من الدراسات مثل دراسة [Wheer et Mody, 1992] على أهمية تواجد مؤسسات فعالة تنعدم فيها ممارسات الفساد وتعمل وفقا لسلطة القانون، ومن بين الدراسات المهمة في هذا الجانب نشير للدراسة المهمة التي قام بها Wei سنة ١٩٩٧ والتي حاول فيها.دراسة العلاقة بين FDI وعمل المؤسسات وتوصل إلى أن انتشار الفساد يمثل عائقا أمام FDI وهو ما توصل له Daude سنة2001 (٩).

ولقد أشار Kaufman كذلك إلى أهمية توفر الاستقرار السياسي وغياب الجريمة وفعالية الحكومة وسلطة القانون، وأكد على أن العوامل المؤثرة على الاستثمار الأجنبي تؤثر كذلك على الاستثمار المحلي، فوجود مؤسسات فعالة من شأنه تشجيع جذب الاستثمار الأجنبي وخلق الظروف المثلى للاستثمار المحلي (Bénassy-Quéré, Coupet, Mayer,2005). وتشير مختلف الدراسات الحديثة الصادرة عن المؤسسات والمنظمات الدولية لوجود ترابط كبير بين أساليب إدارة الحكم وتحقيق التنمية في البلدان النامية، فكلما تميزت السياسات العامة بجودة مؤسساتها العامة وبقدر كبير في الحريات السياسية والاقتصادية ومحاربة الفساد وتوسيع المشاركة السياسية كلما انعكس ذلك إيجابا على التنمية الاقتصادية وساعد على تحسين صورة البلد لجذب الاستثمار الأجنبي(١٠). وفي هذا الإطار نشير لأهم المؤشرات التي تقيس مستوى أداء المؤسسات. قصد معرفة موقع الجزائر ضمن أهم مؤشرات الحاكمية(١١) نورد في الجدول الموالي ترتيبها في بعض من المؤشرات الدولية المختارة مع مقارنتها بعدد من البلدان المجاورة لتحديد الوضعية التي تحتلها الجزائر في الترتيب العالمي.

جدول (٥) مؤشرات الإدارة الرشيدة

المؤشر	مشاركة السياسية والمساءلة			الاستقرار السياسي			مؤشر فعالية الحكومية		
الدولة	٢٠٠٢	٢٠٠٤	التقييم	٢٠٠٢	٢٠٠٤	التقييم	٢٠٠٢	٢٠٠٤	التقييم
الجزائر	١٩،٧	٢٣،٨	ضعيف	٧،٦	٨،٣	ضعيف جدا	٢٨،٩	٣٦،٥	متوسط
تونس	٢٢،٧	١٧،٥	ضعيف	٥٤،٦	٥١،٩	جيد	٧٣،٦	٦٩،٧	جيد
المغرب	٤٠،٤	٣٢،٥	متوسط	٣٨،٩	٣٩،٨	متوسط	٦٢،٢	٥٦،٣	جيد

المصدر: تقرير مناخ الاستثمار في البلدان العربية سنة ٢٠٠٤، المرجع السابق، ص ص ١١٨-١٢٠

دليل المؤشر: تتراوح قيمة المؤشر بين (صفر) و١٠٠% (النسبة المئوية مقارنة وتأشيرية وليست مطلقة)

أعلى من ٧٥ % وضع مقارن ممتاز، أعلى من ٥٠ % وضع مقارن جيد، أعلى من ٢٥ % وضع مقارن متوسط، أعلى من ١٠% وضع مقارن ضعيف، أقل من ١٠ % وضع مقارن ضعيف جدا.

وضعية الجزائر

من خلال تفحص البيانات الواردة في الجدول أعلاه يتبين أن نظرة المؤسسات والمنظمات الدولية للجزائر هي نظرة سلبية وأنها ذات أداء ضعيف أو في أحسن الأحوال هي في وضعية متوسطة، وعلى الرغم من التحفظات التي يمكن أن نضعها على هذه البيانات والتي لا تبرز مستوى الجهود المبذولة رسميا لتحسين هذه الصورة، فإننا يمكن أن نؤكد أن نشر مثل هذه البيانات كان له التأثير المباشر على إحجام عدد كبير من المستثمرين عن الاستثمار في الجزائر وتفضيل البلدان الأخرى ذات الدرجات الجيدة.

٢. ٢. ٢. ٣. مؤشرات محاربة الفساد

تصدر منظمة الشفافية الدولية سنويا مؤشر الشفافية أو النظرة للفساد منذ ١٩٩٥ لتعكس درجة التحسن في ممارسات الإدارة الحكومية والشركات العالمية لغرض تعزيز الشفافية وجهود محاربة الفساد. وبالنظر لواقع الجزائر في محاربة الفساد من خلال الاعتماد على مؤشر الشفافية الدولية نجد أنها ما تزال مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في هذا المجال، وهو ما يعني في نظر واضعي هذا المؤشر ومن يطلع عليه من رجال أعمال ومستثمرين أن النظام العام في الجزائر يشجع سيادة بيئة التقدير الشخصي وإقصاء المنافسة الشريفة ويمنع سيولة المعلومات، فقد تحصلت الجزائر وفقا لهذا المؤشر سنة ٢٠٠٤ على ٤١،٩ نقطة متقدمة على وضعيتها سنة ٢٠٠٢ لكنها تبقى بعيدة على تونس مثلا بأكثر من ٢٠ نقطة .

ووضع تقرير البنك الدولي لسنة ٢٠٠٢، حول الفساد، الجزائر في المرتبة ٣٢ بينما نجد أن كل من تونس والمغرب في مرتبة أحسن حيث كانتا في المرتبتين ٧٩و ٧٠ على التوالي.

و في سنة ٢٠٠٤، وحسب الترتيب الدولي لمنظمة الشفافية الدولية، احتلت الجزائر المرتبة ٩٧ بينما كانت كل من تونس والمغرب في وضع أحسن باحتلالهما المرتبتين ٣٩ و٧٧ على التوالي(١٢). وتحصلت الجزائر حسب مؤشر الشفافية الدولية لسنة

٢٠٠٨ على ٣,٢ نقطة من ١٠مما جعلها تحتل المرتبة ٩٢ من بين ١٨٠ دولة ، ويعتبر هذا تحسنا طفيفا مقارنة بما تم تسجيله سنة ٢٠٠٥ (٢,٨ نقطة) وسنة ٢٠٠٣(٢,٦ نقطة)، و قد سمحت هذه الدرجة للجزائر الخروج من مجموعة المربع الأسود الذي يضم مجموعة البلدان الأكثر فسادا في العالم (البلدان التي تتحصل على أقل من (١٠/٣)، ولكن على الرغم من هذا التحسن تبقى الجزائر حسب رأي المنظمات الدولية ورجال الأعمال الأجانب من البلدان ذات المعدلات العالية للفساد. فقد احتلت مرتبة متأخرة عربيا إذ كانت في المرتبة العاشرة من بين ١٨ دولة عربية شملها تقرير منظمة الشفافية الدولية لسنة ٢٠٠٨.

يتأكد لنا بعد تحليل المكونات الأساسية والمؤسساتية سلبية أغلب المؤشرات الخاصة بمناخ الاستثمار في الجزائر، فتحسن وضعية المؤشرات الاقتصادية المعتادة (معدل النمو، معدل التضخم، تراجع حجم المديونية الخارجية، تحسن في حجم احتياطيات الصرف الأجنبي...) لم تسمح للجزائر بتحسين معدلات النمو الاقتصادي للوصول للمعدلات المرغوبة ولم تتمكن الجزائر من جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، ويعود السبب في ذلك لضعف أداء المؤسسات.

الخاتمة

في نهاية هذا المقال، يتبين لنا بأن النظريات الاقتصادية رغم كونها غنية بتحليلها ودراساتها في تفسير الوقع، إلا أنها أظهرت عجزها في إيجاد الحلول العملية بالنسبة للبلدان النامية والفقيرة، هذه الاقتصاديات التي تتطلب تحولا كليا لمجموع هياكلها، وهذا ما يفسر سبب اهتمام عدد كبير من الاقتصاديين المعاصرين بدور المؤسسات والحكم الجيد.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الصلة الوثيقة بين المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات السياسية، فإذا كانت الأولى تهتم بحقوق الملكية واحترام العقود وضمان التنسيق بين كل العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالإنتاج والتبادل والتوزيع، فإن المؤسسات السياسية تضمن احترام القواعد القانونية التي تضمن السير الحسن لعلاقات الإنتاج.

إنّ المؤسسات تمثل الإطار العام الذي يشمل كافة الأنظمة الفرعية في المجتمع، ويتوقف نجاحها في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من تحسين معدلات النمو والاستثمار، على سلامة أداء هذه المؤسسات، كما أنها تؤثر بكيفية مباشرة وغير مباشرة على مناخ الاستثمار السائد في الدولة، وعليه فإن مناخ الاستثمار الجيد يتوقف بالدرجة الأولى على نوعية عمل المؤسسات في حماية حقوق الملكية ومكافحة الفساد وتكريس المنافسة الشفافة بين كافة أطراف السوق.

ويتطلب الأمر لتحقيق ذلك تكييف المؤسسات مع طبيعية التطورات الاقتصادية والثقافية العالمية،

دون الخروج عن القيم الخاصة بكل مجتمع.

إن سيرورة الانتقال من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام اقتصاد السوق فرض على الحكومات الجزائرية مع بداية ١٩٩٠ انتهاج سياسة اقتصادية للإصلاحات الهيكلية (هذه السياسة سمحت باستعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى وسمحت أيضا بتحرير الاقتصاد)، وحسب المؤسسات الدولية فقد تحسن الأداء الاقتصادي وتحقق نمو في الناتج الداخلي الخام.

إن كل هذه النتائج الإيجابية على مستوى الاقتصاد الكلي لم تنعكس على زيادة حجم الاستثمار المحلي والأجنبي الوارد للجزائر، وهو ما يؤكد أن تحقيق الاستقرار الاقتصادي واستعادة التوازنات الكلية إذا كان يعتبر شرطا ضروريا ومسبقا لتهيئة البيئة المشجعة لجذب الاستثمار الأجنبي، فإنه لا يعتبر إلا مرحلة أولى فقط يجب أن ترافقها عوامل أخرى لا تقل عنها أهمية وقد تعتبر هي العوامل الحاسمة في كثير من الأحيان، فتأخر الجزائر في تطبيق إصلاحات الجيل الثاني (الهيكلية) مثل برامج الخوصصة وإصلاح البنوك والنظام الجبائي وتطوير وتحسين نظام الحكم وترقية أنظمة وقواعد المنافسة، كان وراء عدم جودة مناخ الاستثمار، وتجسد ذلك من خلال سلبية أغلب المؤشرات النوعية للاستثمار والتي تعبر في معظمها على مدى توفر الهياكل القاعدية للاستثمار ومدى تمتع الدولة بنظام فعال للحكم السليم، و هو ما أثر سلبا على تشويه صورة الجزائر لدى المستثمرين الأجانب.

إن الهدف الذي يجب وضعه والعمل على تحقيقه هو تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستديمة، الأمر الذي يستدعي من السلطات العمومية وضع إستراتيجية طويلة الأجل. وتقوم هذه الإستراتيجية على تنمية رأس المال البشري من تحسين برامج التكوين والتعليم وتطوير استخدام التكنولوجيات والمعارف الجديدة، وتأهيل عمل المؤسسات المكلفة بالوساطة وحل النزاعات بين مختلف المتعاملين في السوق. ولا يتم ذلك إلا في ظل وجود محيط سياسي يسمح باتخاذ القرارات الأساسية لإستراتيجية التنمية التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المحيط الكلي المحلي والدولي، فالتنمية هي عملية تحول مجتمعي شامل وليست مجرد تراكم لرأس المال المادي أو البشري.

[1] لقد تحصل على جائزة نوبل في الاقتصاد منذ سنة ١٩٩١ عدة اقتصاديين يمكن إدراجهم ضمن التيار الجديد لاقتصاد المؤسسات نذكر منهم على الخصوص:
[Ronald H, Coase 1991], [Gary S, Becker 1992], [Robert w .Foget et Douglasse North 1993], [John C. Harsanyi, John F, Nash Jr, et Reihard Selten 1994], [James A, Mirless et William Vickrey 1996], [George A. Akerlof, Michael Spence et Joseph E. Stiglitz 2001], [Daniel Kahneman et Vernon L.Smith 2002].

[2] نقصد بالمؤسسات في هذا المقال ما يصطلح عليه باللغة الأنجليزية Institutions، أما المنظمات فنعني بها Organisations .

[3] أغلب هذه الدراسات تستخدم الأساليب الإحصائية في حساب معامل الارتباط بين بعض المتغيرات المؤسسية والنمو، نذكر منها :
الديمقراطية [Barro 1996]، احترام حقوق الملكية [Keefer et Olson 1996]، عدم الاستقرار السياسي [Aleisina et Perotti, 1994]

[4] نستخدم مصطلح الشركات الذي نقصد به المؤسسات الاقتصادية[Entreprises] وذلك قصد تمييزه عن المؤسسات [Institutions]

[5] لمزيد من الإطلاع على مضمون إجماع واشنطن، أنظر مقال:
ABBAS M., « ***Le consensus de Sao Paulo : Fondements et portée d'une nouvelle approche des stratégies de développement ?*** » *in* Economie et Société,n°3 , Laboratoire de recherche Grand Maghreb Economie et société, Constantine, 2005, pp 27-54

[6] إجماع كولومبيا، لأن أهم الاقتصاديين الذين طرحوا هذه الأفكار الخاصة بالمؤسسات من أمثال:Stiglitz , Rodrick, Bhagwati كلهم عمل أستاذا في جامعة "كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية". ويعارض هؤولاء إجماع واشنطن ويعطون أهمية أكبر للخصوصيات المحلية في الدول النامية.
لقد قام [رودريك] بتعديل اجماع واشنطن بإدراج المتغيرات المؤسساتية من مكافحة الفساد وحماية المنافسة وتأسيس مؤسسات للحماية الاجتماعية. كما أن الندوة الحادية عشر لمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أو ما عرف بإجماع ساو باولو أكدت على أهمية دور الدولة في توفير مؤسسات جيدة. لمزيد من التفصيل حول هذه المسألة راجع:
ABBAS M., op.cit, p 35-50

[7] أنظر تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD لسنة ٢٠٠٣.

[8] أنظر تقرير البنك الدولي حول التنمية الاقتصادية في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الصادر سنة ١٩٨٩ وتقرير البنك الدول حول الفقر الصادر سنتي ١٩٩٠ و١٩٩١.

[9] دراسات مختلفة حول العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوى أداء المؤسسات تم نشرها في إصدارات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE.

[10] أنظر تقرير الاستثمار العالمي لسنة ٢٠٠٥ ، www.unctad.org/fdi/report

[11] نشير إلى أن المصطلح الأنجليزي Good governance يقابله في اللغة العربية عدة مصطلحات منها : الحاكمية، والإدارة الجيدة والإدارة الرشيدة والإدارة السليمة .

[12] يرتب تقرير البنك الدولي للفساد الدول من الاعلى فسادا إلى الأدنى فسادا، إذ أن البلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو الأكثر فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو الأقل فسادا. أما إذا تم استخدام مؤشر الشفافية الدولية فإن الترتيب يكون من الأعلى شفافية إلى الأقل شفافية، فالبلد الذي يحتل المرتبة الأولى هو أكثر البلدان شفافية وأقلها فسادا والبلد الذي يحتل المرتبة الأخيرة هو البلد الأقل شفافية والأكثر فسادا.

المراجع

- جيمس. د . وولفنستون(رئيس البنك الدولي)، ***الفصل الرابع، الإطار الإنمائي الشامل***،سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد السادس ٢-٥ ماي ٢٠٠٠ دمشق،سوريا، التوجهات الإنمائية في مطلع الألفية الثالثة، **دور الحكومات الإنمائي في ظل الإنفتاح الاقتصادي**، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ظبي، ٢٠٠١، ص ٨٦.
- ABEL SOME S., *Economie des institutions et performances économiques nationales*, centre d'analyse des politiques économiques et sociales, Burkina Faso, Décembre 2003, in: http://rgcb.org/IMG/pdf/Eco-institutions-pdf [consulté le 06-06-2006]
- Agnès Bénassy-Quéré,Maylis Coupet,Thierry Mayer, Institutional Determinants of Foreign Direct Investment, April CEPII, No de Papier 05/2005.
- BORNER S., BODMER F., KOBLER M., L'efficacité institutionnelle et ses déterminants : Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique, OCDE, Paris 2004, p.116.
- Evolution du taux d'inflation en Algérie. In site: www .missioneconomique.org (25-10-2004); MINIFI-DREE
- John Lintjer, "Creating the Enabling environment for quality investment", in: Global Forum on international investment for development, OCDE, 2003. p. 39.
- JOHNSON S., OSTRY J., et SUBRAMANIAN A., « *Les leviers de la croissance : savoir tirer les leçons des périodes d'essor dans les*

pays en développement », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.28.31

- KPMG, Guide: investir en Algérié. 2006. p. 20.
- *La théorie néo-institutionnelle*, in : http:// www.zonecours.hec.ca/ca/document/1 (consulté le 07-06-2006).
- LE ROY T., *Le rôle de l'environnement institutionnel et juridique*, intervention prononcé lors du colloque du 21 février 2006 Turquie - Maghreb : les conditions du décollage économique, in :www.fondation-res-publica.org (consulté le 05-02-2007)
- LEIPZIGER D., et ZAGHA R., « *Sortir de l'ornière : les diagnostics de la croissance de la Banque mondiale* », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.16-17
- NEIL BAILY M., et FARRELL D., « *Comment éliminer les obstacles de la croissance* », in *Finances & développement, Mars 2006*, FMI, Washington, p.23-27
- PRITCHETT L., « *La quête continue* », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.18-22
- RODRICK D, SUBRAMANIAN A, « *La primauté des institutions : ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire* », in Finances & développement, Mars 2006, FMI, Washington, p.31-34.
- SID AHMED A., le développement Asiatique : quels enseignement pour les économies arabes ? Eléments de stratégies de développement le cas de l'Algérie, Ed .Publisud , Paris 2004, p.120
- SIROËN J-M., *Institutions et croissance*, avec une introduction de Dani Rodrick, séminaire : Relations économiques internationales, Août 2004, in : http://www.dauphine.fr/globalisation/perset.pdf (consulté le 05-06-2006)
- STIGLITZ J, « Vers un nouveau paradigme pour le développement », in : L'Economie Politique, n°5, 2000, p. ٣٢
- TEMAR H., Les fondements du libéralisme, OPU, Alger, 2005, p. IX
- WARRICH S., et HALLWARD-DRIEMEIER M., « *Le climat de l'investissement : une donnée primordiale* », in :Finances et développement, FMI, Mars 2005,pp.40-43